

هل نحن بإزاء معالم تحالف

سعودي - إماراتي - إسرائيلي

جمهوري ضد بايدن؟

صفحة (٢) من

التحديات الإقليمية القريبة أمام

إسرائيل وأثر الأزمة السياسية

الداخلية على سبل مواجبتها»

صفحة (٣) من

المنتهد الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢٠/١١/١٧ الموافق ٢ ربيع الآخر ١٤٤٢هـ العدد ٤٦٥ السنة الثامنة عشرة

الاسرائيلي المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

بايدن وإسرائيل:

ملاح الصورة العامة الأخذ بالتشكل

أنطوان شلحت

من سيل التحليلات الإسرائيلية الذي لا ينقطع بشأن ملاح الصورة العامة الأخذ بالتشكل التي ستكون عليها العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس الأميركي المقبل جو بايدن، لا بد من تسجيل الاستنتاجات التالية:

أولاً، ستوظف إدارة بايدن اهتماماً وموارد أكثر لمعالجة الروح الأميركية، وفقاً للمعايير التي حددها برنامج الحزب الديمقراطي، وذلك على خلفية ما حدث إبان الأعوام الأربعة لولاية الرئيس دونالد ترامب، والتي وصل فيها الانقسام والتوتر العنصري إلى الذروة، وأيضاً تحت وطأة استمرار تفشي وباء كورونا الذي تسبب بقتل نحو ٢٢٠ ألف أميركي، وأسفر عن أضرار اقتصادية وصحية هائلة. وستهتم بالشؤون الخارجية فقط عندما تكون مضطرة، ويكون هذا الاهتمام حيوياً بالنسبة لامن الولايات المتحدة القومي ورفاهيتها.

ثانياً، سيكون لاستراتيجية السياسة الخارجية التي تقوم إدارة بايدن ببلورتها تأثير على مقاربتها حيال إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط. وقد توقفتنا في آخر ورقة «تقدير موقف» صادرة عن «مركز مدار» عند حقيقة أن بايدن سيشغل منصب نائب الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، وكان من الشخصيات التي صاغت السياسة الأميركية الخارجية لإدارة أوباما، مشيرين إلى أبرز النقاط التي من المتوقع أن تتعلق بإسرائيل ضمن هذه الاستراتيجية، وهي التالية بإيجاز: ١- دعمت إدارة أوباما الثورات العربية، في حين كانت إسرائيل تتعامل مع هذه الثورات بتخطف في أحسن الأحوال وفي عدا لها في حقيقة الأمر. في المقابل دعم ترامب الأنظمة السلطوية رافضاً أي تدخل في فرض إصلاحات سياسية على هذه الأنظمة أو ممارسة الضغط عليها في مسألة حقوق الإنسان وهذا ما كان مع دول خليجية أيضاً؛ ٢- عرض أوباما رؤيته لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس حل الدولتين معارضاً الاستيطان ومراقباً له في أحسن الأحوال كما كبح أعمال البناء الاستيطاني نسبياً، وفي إثر فشله في التوصل إلى تسوية

بين الطرفين أنهى أوباما ولايته بامتناع الولايات المتحدة عن التصويت في مجلس الأمن الدولي على قرار يدين الاستيطان الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية، أما ترامب فقد قام بتبني الرؤية الإسرائيلية للتسوية، فأرضاً أصفحة القرن، وما سبقها من نقل السفارة إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وملاحقة المؤسسات الدولية الداعمة للفلسطينيين، مثل وكالة الأونروا، المحكمة الجنائية الدولية، مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وغيرها، كذلك أقر ترامب بسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان، وأعلن وزير خارجيته مايك بومبيو أن المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ شرعية ولا تنتهك القانون الدولي؛ ٣- في موضوع الملف الإيراني توصلت إدارة أوباما إلى اتفاق نووي مع إيران بالإضافة إلى الدول الخمس الكبرى، الأمر الذي عارضته إسرائيل بشدة، ما دفع نتنياهو إلى تجاوز البيت الأبيض وإلقاء خطاب ضد الاتفاق في الكونغرس الأمر الذي عمق من التوتر بين الجانبين. وعندما جاء ترامب تراجع عن الاتفاق وانسحب منه، فأرضاً على إيران عقوبات اقتصادية غير مسبوبة كما كانت تطالب إسرائيل دائماً؛ ٤- في ملف العلاقة مع السلطة الفلسطينية استمرت إدارة أوباما في دعم السلطة الفلسطينية اقتصادياً ولم تخصرها سياسياً، في حين قطع ترامب الدعم الاقتصادي عن السلطة الفلسطينية فضلاً عن محاولة حصارها سياسياً على المستوى الدبلوماسي، إضافة إلى إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير في واشنطن؛ ٥- فيما يتعلق بتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، انطلقت إدارة أوباما من أن تسوية هذا الصراع سوف يجلب الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً، في الساحة الدولية، من المتوقع أن يجدد بايدن مشاركة الولايات المتحدة في اتفاقية المناخ في باريس، وأن يقوم بتعزيز التحالف مع حلفائها التقليديين في العالم الغربي عموماً وفي أوروبا الغربية خصوصاً. وبموجب جل التحليلات الإسرائيلية ستكون لهذا التحالف تداعيات على إسرائيل لكون أوروبا تفضل سياسة المصالحة مع إيران ومواقف أكثر تشدداً حيال إسرائيل في كل ما يخص سياساتها إزاء الفلسطينيين. في ساحة الأمم المتحدة ثمة من يتوقع عملية سريعة نسبياً فيما يتعلق بهيئتين: وقف الخروج من منظمة الصحة العالمية، والعودة إلى مجلس حقوق الإنسان، مثلما أعاد أوباما الولايات المتحدة إلى هذا المجلس بعد أن أخرجه منه سلفه جورج بوش الابن. وهناك إجماع على أنه في مؤسسات الأمم المتحدة وخارجها سينتشر سلوك إدارة بايدن بالتمسك بالخصومة مع الصين، وعلى أنه لا يوجد فارق مهم بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري إزاء النظرة إلى التهديد الذي تمثله الصين، وورد في برنامج عمل الحزب الديمقراطي علناً أنه في ظروف معينة يجب القيام بإجراءات صارمة، ضد بكين. في الوقت عينه أعلن بايدن أن سياسته إزاء روسيا ستكون أكثر صرامة. وبناء على ذلك هناك تقديرات بأن تؤثر السياسة الأميركية إزاء كل من الصين وروسيا على علاقات إسرائيل الثنائية مع كل من هاتين الدولتين.

ومن المحصلة العامة، يُشار في التحليلات الإسرائيلية إلى أن نهاية ولاية ترامب وبداية ولاية بايدن تتطلبان موامرات من طرف إسرائيل، نظراً لكون العلاقة الثنائية مع الولايات المتحدة هي الرصيد الأكثر أهمية لإسرائيل في المنطقة وفي الحلبة الدولية. ولا يختلف أصحاب التحليلات على أنه مع إدارة بايدن أيضاً ستظل الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل حليفاً مهماً، إن لم يكن الأهم، في الشرق الأوسط، وبناء على ذلك تقتضي المصلحة الإسرائيلية تطوير العلاقات مع هذه الإدارة وتقويتها حتى مع وجود خلافات في الرأي معها.

وتؤكد تحليلات الأوساط المقربة من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، كما يمكن الاستشفاف مما يظهر منها في الصحيفة الناطقة بلسانها (يسرائيل هيووم)، مثلاً، أن فوز بايدن خيب أمل نتنياهو الذي رغب بفوز ترامب بولاية ثانية، لكنه في الوقت ذاته سرعان ما شخص أن انتصار بايدن يعود عليه بالنفع أيضاً. ولم ينتظر نتنياهو كثيراً كي يوضح منذ الآن أن الخط السياسي الجديد في مقابل الإدارة الأميركية المقبلة وأساساً في مقابل الجمهور الإسرائيلي العريض هو الإصرار العنيد على مصالح دولة إسرائيل. ويبدو أن الرسالة التي يريد نتنياهو بثها فحواها أنه لا يوجد له منافسون في كل ما يتعلق بالصمود في وجه إدارة أميركية معادية أو نصف معادية للسياسة الإسرائيلية، وسيسال نتنياهو، على من ستعتمدون عندما تبدأ الإدارة الأميركية الجديدة بممارسة الضغوط على إسرائيل لنقل مناطق محتلة إلى أيدي العرب؟ هل ستعتمدون على حليفه/ خصمه بني غانتس الذي يفتقر إلى عمود فقري؟ أو على نفتالي بينيت عديم التجربة أو على قائد من «اليسار» سيسلمه فوراً؟



نتنياهو: متوالية مناورات في لعبة البقاء.

نتنياهو وسيحاول خفض نسبة الحسم لتفتيت الكنيست.. وقد يجد غالبية تؤيده!

ويظهر في السنوات الأخيرة، تشدداً دينياً متطرفاً جداً. يضم «الاتحاد الوطني» في داخله حزبا صغيراً آخر.

وكما يبدو فإن نتنياهو يراهن على تفرقع تحالف «يمينا» في حال خفض نسبة الحسم، ما يجعله حزبين ولربما ثلاثة، مثلاً إذا كانت نسبة الحسم ١٥٪. وفي هذه الحالة ستضغف قوة كل واحد من الأحزاب، ما يجعل مجال المناورة أكثر. ففي كتلة «يمينا» توجد عوائق أمام محاولات نفتالي بينيت وشريكه أيليت شاكيد التوغّل أكثر في قواعد اليمين المتشدّد سياسياً، وبالذات العلماني، بسبب الشراكة مع ممثلي التيار الديني الصهيوني، الذين يتشدّدون دينياً ويقلصون الفجوة الدينية بينهم وبين المتزمتين الحريديم، ولذا فإن خفض نسبة الحسم قد يفسخ المجال أمام تفكك هذا التحالف، ولكن قوته الظاهرة في الاستطلاعات ستترجع، رغم أن هناك من يشكك في مدى مصداقية تلك القوة.

من يعارض ومن يؤيد نسبة الحسم؟

أمام فرضية أن يؤيد اليكود خفض نسبة الحسم، فإن أوراؤه ستكون مكشوفة، لأنه يكون قد غيرّ توجهاته في غضون سبع سنوات لا أكثر. والمعارضة ستكون أساساً من القوى التي لن تؤثر عليها نسبة الحسم العالية، وأولها حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير ليد، وأيضاً كتلة «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس، وكذلك الداعي الدائم لرفع نسبة الحسم، أفغدور ليربران، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا». كما من المتوقع أن تعارض كتلة شاس خفض نسبة الحسم، تحسباً لانشقاقات مستقبلية في الحزب، أو أن يسعى رئيس الحزب السابق، إيلي يشاي، للمنافسة مجدداً، ويعمم الانشقاق في حزب شاس، ويشجع آخرين على الانشقاق، إذ أن هذا الحزب أيضاً فيه تيارات داخل الحريديم الشرقيين.

وفي كتلة «يمينا» قد نشهد تحبباً، أو عدم وحدة في الموقف، ففي حين أن الحزب الذي يرأسه نفتالي بينيت سيعارض خفض نسبة الحسم، فإن شريكه، حزب «البيت اليهودي» و«الاتحاد الوطني»، قد يؤيدان، كي يكون لهما مجال للانشقاق إذا لم تكن شروط التحالف مريحة لأي منهما.

ومن الصعب حسم الموقف في القائمة المشتركة، المؤلفة من أربعة أحزاب، فنسبة الحسم الحالية تتراوح ما بين الإشكالية واستحالة الوصول إليها، بحسب كل واحد من الأحزاب. والسؤال الصعب الذي سيقف أمام كل واحد من هذه الأحزاب، هو بين المبدأ المؤيد لإلغاء نسبة الحسم كلياً، وبين الأجواء التي تحيط بالقائمة المشتركة بأن خفض نسبة الحسم يستهدف تحالفها، وسيمنع استمراره، وأن من يؤيد خفض نسبة الحسم، فقد يظهر كمن يمد يده لتفكيك التحالف، ولكن هذه أسئلة تبقى ماثلة إلى اليوم الذي سيطرح فيه القانون، وعلى الأغلب قد لا نشهد وحدة حال في التصويت على هذا القانون، في حال طرحه. أما المؤيدون لهذا القانون فهم كل حزب أو كتلة تهددها نسبة الحسم الحالية، ٣٥٪، مثل السابق ذكرهما من اليمين الاستيطاني، «البيت اليهودي» و«الاتحاد الوطني»، وأيضاً كما سبق أن ذكر أطراف في تحالف يهودوت هتوراة، كذلك سنجد كتلة حزب العمل ولها ٣ نواب، وكتلة ميرتس ولها ٣ نواب، رغم أن استطلاعات الرأي تمنح ميرتس ما بين ٥ إلى ٧ نواب، في ما لو جرت الانتخابات حالياً، وحزب «تلم» برئاسة موشيه يعلون، الحليف حالياً لحزب «يوجد مستقبل»، وله ٥ نواب، وشهد انشقاقاً بخروج نائبين انضموا للحكومة الحالية وشكلا كتلة «ديرخ إيرتس»، وسيكونان ضمن المؤيدين لخفض نسبة الحسم، رغم أنه حسب استطلاعات الرأي ليس لهما أي أمل بالتمثيل في الانتخابات المقبلة، حتى لو تم خفض نسبة الحسم إلى ١٪.

أمام هذا المشهد، ووفق الظروف الحالية القائمة، فإنه في الولاية البرلمانية الراهنة ثمة أغلبية واضحة لخفض نسبة الحسم، في حال تم طرح مشروع القانون ونال تأييد اليكود.

لمصالح اليكود، بموجب قانون توزيع الأصوات الفائضة، في الانتخابات القطرية النسبية، وهذه العبارة تؤكد على الخلافات الدائرة بين تيارات وأحزاب هذه الكتلة، والصدام الخفي قائم مع الطائفة الأكثر تشدداً، طائفة «غور» المسيطرة على حزب «أغودات يسرائيل»، الذي يرأسه سياسياً الوزير يعقوب ليتسمان، فمقدم مشروع القانون، أيختر، هو من طائفة بلعازر، التي تتمثل من خلال الحزب الثاني «ديغل هتوراة»، ويطلب أيختر إعادة نسبة الحسم إلى ١٥٪، وهي تضمن تمثيل مقعدين في الكنيست، وهذا مؤشر إلى نية لفض تحالف يهودوت هتوراة، إذ أن أياً من الحزبين لم يعد يهاب نسبة ١٥٪، بعد أن حصل التحالف في كل واحدة من جولات الانتخابات الثلاث الأخيرة، ٢٠١٩-٢٠٢٠، على نسبة ٦٪ من إجمالي المصوتين، مقابل ٥٪ في جولتي الانتخابات ٢٠١٣ و ٢٠١٥، ونسبة ٤٪، في انتخابات العام ٢٠١٩. وهذا الارتفاع الدائم في نسبة هذا التحالف يعود لسبب وحيد فقط، هو التكاثر الطبيعي الأعلى لدى الحريديم الأشكناز، الذي يتجاوز نسبة ٤٪ سنوياً. وحسب تقديرات سابقة، فإن ٩٥٪ من مصدر أصوات هذا التحالف هو من الحريديم، وقد تكون النسبة أعلى؛ خلافاً لحزب شاس الذي حسب التوقعات فإن ما بين ٦٥٪ إلى ٧٠٪ من أصواته هم من الحريديم الشرقيين (السفارديم)، والباقي من اليهود الشرقيين، المحافظين، أو في أحياء وبلدات المفكر. أما المشروع الثالث، وكما يبدو هو المؤشر الأهم، فقد بادر له النائبان من حزب «اليكود» شلومو كرعي وأوسناث مارك، ويطلبان خفض نسبة الحسم إلى ٢٪، وهذه نسبة سهلة على أحزاب كثيرة، لم تتمثل في الكنيست، أو أنها موجودة في تحالفات اللامفر، وفي حال إقرارها، فإن موقف هذه الأحزاب الصغيرة في التحالفات يكون أقوى، لتهدد بفض الشراكة، وهذا النائبان ليس بمقدورهما المشروع بهذه المبادرة، لولا الحصول على ضوء أخضر من رئيسهما بنيامين نتنياهو، كما أن دفع القانون لمسار التشريع سيكون بقرار من شخص نتنياهو، وفق مصالحه، ومن ثم اليكود.

ونستعرض هنا موقف الكتل والأحزاب في الولاية الحالية، لنرى في أي حالة ستكون أغلبية لخفض نسبة الحسم.

مفتاح القرار بيد اليكود

قرار خفض نسبة الحسم سيكون بيد حزب اليكود، والشخص المقرر فيه بنيامين نتنياهو، فمناطق حسابات الريح والخسارة الحزبية يقول إن الأحزاب الكبيرة هي المعنية الأكبر بنسبة حسم عالية، لتكون حاجزا أمام مبادرات حزبية صغيرة تعقد تشكيل الائتلاف الحكومي، وفي حالة في كل واحدة من جولات الانتخابات الأربع منذ العام ٢٠١٥، إلى ضمان مقعد وحتى ٣ مقاعد إضافية بسبب حرق الأصوات، ولكن من جهة أخرى، فإن التحالفات الكبيرة التي تسبب بها رفع نسبة الحسم، زادت من تعقيدات تشكيل الحكومات، ولكن هذا لم يستمر طويلاً، فيعد الانتخابات الأخيرة، آذار ٢٠٢٠، تفرقت عدة تحالفات من أجل تشكيل الحكومة الحالية.

ولكن اليكود، وبالذات نتنياهو، قد يكون معنياً الآن بخفض نسبة الحسم، والسبب الأكبر والرئيس هو أن نتنياهو يريد كنيست فيه شظايا كتل برلمانية صغيرة، بينما حزب اليكود يبقى الحزب الأكبر الوحيد، من دون منافس من حيث الحجم، وعين اليكود بالذات على جمهور اليمين الاستيطاني والأحزاب التي تمثله، وخاصة تحالف «يمينا»، الذي تمنحه استطلاعات الرأي معدل ٢٠ مقعداً، بدلاً من ٦ مقاعد اليوم، مقابل معدل ٢٧ إلى ٣٠ مقعداً للحزب اليكود. وتحالف «يمينا» يضم ثلاثة أحزاب أساسية، كلها منسقة على مر السنين من الحزب الأم المفدال الذي بات اسمه «البيت اليهودي»، حتى أنه بات الحزب الأصغر. وبقي التمثيل الأكبر لحزب «اليمين الجديد» مع تسمياته المختلفة، الذي يتزعمه نفتالي بينيت، ويطمح لجذب جمهور يميني علماني، والحزب الثاني هو «الاتحاد الوطني» هئيكود هليثومي، ويتزعمه بتسلئيل سموتريتش، وهو مستوطن متطرف،

كتب بهروم جرابسي:

يتزايد الحديث في أروقة الكنيست الإسرائيلي حول احتمال خفض نسبة الحسم للتمثيل في الكنيست، التي تم رفعها تمهيدا لانتخابات ٢٠١٥ إلى نسبة ٣,٢٥٪. وفي حين تتجه الأنظار مباشرة إلى «القائمة المشتركة» وكأنها هي المستهدفة من خفض نسبة الحسم، إلا أنه من هوية المبادرين لثلاثة مشاريع قوانين لخفض النسبة، تظهر صورة الجهات المعنية، ولكن المستفيد الأكبر سيكون حزب اليكود، ورئيسه بنيامين نتنياهو، الذي يأمل بأن خفض نسبة الحسم سيكفك عدة تحالفات، وخاصة تحالف أحزاب اليمين الاستيطاني، ما يجعل اليكود الكتلة الأكبر من دون منافس، حتى وإن ظهرت أمامه ١٤ كتلة برلمانية، وربما أكثر، ويكون المشهد البرلماني أكثر تعقيداً.

ونسبة الحسم في إسرائيل كانت على مدى أكثر من ٤ عقود، ١٪ وتم رفعها تمهيدا للانتخابات ١٩٩٢ إلى ١,٥٪. ثم تمهيدا لانتخابات ٢٠٠٣ باتت ٢٪. ومنذ ذلك الحين، ومع تزايد تمثيل الكتل التي تمثل الفلسطينيين في إسرائيل، علت أصوات كثيرة في الكنيست لرفع نسبة الحسم، تحت ستار تقليص عدد الكتل البرلمانية، ما يخفض نفقات، ويجعل المشهد البرلماني أكثر انبساطاً، وبالتالي يكون الحكم أكثر ثباتاً، بحسب مزاعم المبادرين.

وفي الولاية البرلمانية الـ ١٩ (٢٠١٣-٢٠١٥) تم رفع نسبة التصويت إلى ٣,٢٥٪، وهذه نسبة لا تجد لها مثيلاً في العالم، إذ أن فيها كسوراً لم تكن صدف، لأنه في انتخابات ٢٠١٣ كانت الكتل الثلاث التي تمثل الفلسطينيين في إسرائيل، إما تلامس هذه النسبة أو أقل منها، بحسب نتيجة كل واحدة من الكتل الثلاث، التي توحدت ضمن «القائمة المشتركة» في انتخابات ٢٠١٥، وحقت ١,٥٪ من الأصوات الصحيحة، وتمثلت بـ ١٣ مقعداً، فيما أن الضاغط الأكبر في تلك السنين لرفع نسبة الحسم، أفغدور ليربران، وجد نفسه في تلك الانتخابات، يهبط ويصارع نسبة الحسم، وحصل في نهاية المطاف على ٥٪ من الأصوات، ولكن نسبة الحسم ألزمت أحزاباً صهيونية ودينية صغيرة بإبرام تحالفات ليست سهلة عليها، وفي انتخابات نيسان ٢٠١٩، تسببت نسبة الحسم العالية ٣,٢٥٪، في حرق ١٠٪ من الأصوات؛ و ٩٠٪ من الأصوات التي احترقت كانت لثلاث قوائم من اليمين الاستيطاني بالذات.

في الولاية البرلمانية الحالية تم حتى الآن تقديم ثلاثة مشاريع قوانين، وأولها حسب الترتيب كان لعضوة الكنيست من حزب العمل ميراف ميخائيلي، التي يتمثل حزبا بثلاثة نواب حالياً، حصل عليها اليكود مع حزب ميرتس، وحزب صوري ترأسته النائبة أورلي ليفني-أبكسيس. وتطلب ميخائيلي إلغاء نسبة الحسم، وأن يكون التمثيل ابتداءً من المقعد الأول الكامل من حيث عدد الأصوات، وتطرح ميخائيلي شروحات حول الحق الديمقراطي وما إلى ذلك، إلا أن ميخائيلي تطرح مشروع القانون هذا لأول مرة منذ وصولها إلى الكنيست في العام ٢٠١٣، وجاء بعد تلاوي حزبا في الانتخابات الأخيرة، ونتائج الاستطلاعات التي تمنح حزب العمل أقل من ١٪ فيما لو جرت الانتخابات في هذه المرحلة، وهي شخصياً رفضت انضمام حزبا لحكومة نتنياهو-غانتس، وأعلنت أنها ليست ملتزمة بقرار الائتلاف الحاكم، بل ستصوت عينياً على كل قانون وقرار بموجب برنامج حزب العمل، الذي له وزيران في حكومة نتنياهو، على حساب فريق كتلة «أزرق أبيض»، ومن هنا تعرف الدافع للإسراع في طرح هذا المشروع.

المشروع الثاني هو للنائب يسرائيل أيختر، من كتلة يهودوت هتوراة، التي تمثل المتدينيين المتزمتين الحريديم الأشكناز (الغربيين) وهي كتلة تحالفية تضم حزبين أساسيين، «ديغل هتوراة» وأغودات يسرائيل، اللذين توحدوا ضمن كتلة يهودوت هتوراة، في العام ١٩٩٢، بعد رفع نسبة الحسم إلى ١,٥٪. وأحد الحزبين يضم حزبا ثالثاً، وهذه الأحزاب فيها تيارات داخل الحريديم الأشكناز. وتمثل كتلة يهودوت هتوراة حالياً بـ ٧ نواب، وكانت على حافة المقعد الثامن، الذي خسرت

هل نحن بإزاء معالم تحالف سعودي - إماراتي - إسرائيلي - جمهوري ضد بايدن؟

كتب خلدون البرغوثي:



(الصورة لمكتب الإعلام الحكومي الإسرائيلي)

«هايتك»، قوله إن «السنوات الأربع المقبلة ستكون الأصعب على إسرائيل منذ قيامها، وستواجه خطراً وجودياً كبيراً يتجاهله الكثيرون، ويتمثل هذا الخطر في المحيطين ببايدن ونائبته هاريس، التي قد تصبح رئيسة للولايات المتحدة خلال سنوات. وستكون ذروة الخطر على إسرائيل عندما يتم تقديم مشاريع قرارات تفرض على إسرائيل في الأمم المتحدة، ولا تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو ضد هذه القرارات». ويقدر هولاندر فرصة حدوث ذلك بستين إلى سبعين في المئة.

بهذا يستذكر هولاندر التوتر الذي شهده السنة الأخيرة من حكم أوباما، بعد توقيع الاتفاق النووي الدولي مع إيران، وصولاً إلى امتناع واشنطن عن استخدام الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٣ كانون الأول ٢٠١٥، والذي اعتمد بأغلبية ساحقة يطالب إسرائيل بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويؤكد القرار عدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم الاعتراف بأية القدس الشرقية، ويعد إنشاء المستوطنات انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل. ونص القرار على مطالبة إسرائيل بوقف فوري لكل الأنشطة الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم الاعتراف بأية تغييرات على حدود عام ١٩٦٧ إلا بتوافق الطرفين. وأكد القرار أيضاً على التمييز في المعاملات بين إسرائيل والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

واعتبر مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة آنذاك أن «أوباما قدم للفلسطينيين الذخيرة لشن حرب متعددة الجوانب على إسرائيل من خلال رفضه استخدام حق النقض (الفيتو) الأميركي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حيث صدر قرار يدين المستوطنات الإسرائيلية، ما أشعل فتيل حرب كلامية دبلوماسية بين القدس وواشنطن».

عشرة أسابيع حاسمة

يبقى سلوك ترامب وإدارته في الأسابيع العشرة المتبقية لهما قبل تولي بايدن الرئاسة، هو أبرز محدد لتفاصيل العمل والجهد الإماراتي-السعودي-الإسرائيلي تجاه الرئيس الديمقراطي، ومع استبعاد بعض المحللين ذهب ترامب إلى عمل عسكري ضد إيران، واللجوء لتشديد العقوبات عليها، وفي الوقت ذاته زرع ألقام سياسية في واشنطن لبايدن، فمن الواضح أن التعاون بين المتضررين من خسارة ترامب، سيبقي الملف الإيراني حاضراً بقوة، ربما على حساب ملف الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، لكن كلا الملفين سينتظران فترة ما حتى يتمكن بايدن من السيطرة على الأزمات التي تواجهها الولايات المتحدة داخلياً، خاصة أزمة كورونا وتبعاتها الاقتصادية، وحتى يتجاوز ألقام ترامب بسلام.

ذلك مع تننياهو ورئيس مجلس الأمن القومي مثير بن شبوات، ووزيري الدفاع بيني غانتس والخارجية غابي أشكنازي. كما سيبحث وزير الخارجية مايك بومبيو ذلك خلال زيارته لإسرائيل الأسبوع الحالي ضمن جولته التي تشمل أيضاً السعودية والإمارات ودولا أخرى في المنطقة. مراسل القناة الثالثة عشرة أونون بن دايفد قال في نشرة مساء الجمعة الماضي إن احتمال توجيه ضربة عسكرية أميركية لإيران ضعيف، لأن الجيش الأميركي سيرفض أن يكون أداة سياسية في يد ترامب، ناقلاً تصريحات لرئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، الجنرال مارك ميلي، لوسائل إعلام أميركية قال فيها: «نحن لا نؤذي اليمن الدستورية لملك أو ملكة أو لطاغية أو لديكتاتور، لا نؤذي اليمن لأي فرد، بل نؤديها للدستور».

سبق ذلك تصريحات لميلي قال فيها إنه في شهر حزيران الماضي «أخطأ عندما رافق ترامب في مسيرة قرب البيت الأبيض انتهت بالتقاط صورة جماعية أمام إحدى الكنائس»، لأن وجوده هناك يظهر أن الجيش متورط في السياسة الداخلية، وهذا الأمر يلقي شكوكاً حول التزام الجيش بعدم التدخل في الشؤون الداخلية وضرورة فصله عنها، حسب قوله.

القناة الثالثة عشرة ذكرت أيضاً أن زيارة بومبيو قد تستمر ثلاثة أيام في إسرائيل وستشمل العديد من اللقاءات التي سيتم فيها بحث الخطوات التي يجب القيام بها من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران، قبل تسلم بايدن الرئاسة، وأشارت القناة إلى أنهم في إسرائيل يتوقعون أن تنشأ أزمة بين إسرائيل وإدارة بايدن إذا عاد إلى مرحلة ما قبل ترامب في التعامل مع إيران.

ونقلت صحيفة «طهران تايمز» عن المحقق الصحفي الأميركي في «معهد كوينسي للحكم المسؤول» إيلي كليفتون قوله إن السعودية والإمارات تديران حملة علاقات عامة وضغط فعالة في واشنطن، من أجل إقناع الكثير من صانعي السياسات في واشنطن بأن مصالح الولايات المتحدة الوطنية في الشرق الأوسط متوافقة مع سياسة الدولتين، وأشار كليفتون إلى أن التعاون الاستخباري وتبادل المعلومات سيتواصل بين السعودية والولايات المتحدة، وأن وقف صفقات السلاح للسعودية سيكون صعباً في ظل وجود عقود بيع موقعة بمليارات الدولارات، بالرغم من ذلك يرى كليفتون أن السعودية والإمارات خسرتا حليفاً كبيراً بهزيمة ترامب في الانتخابات، وستكون مهمة إصلاح العلاقات مع الإدارة الجديدة صعبة.

«بايدن خطر وجودي على إسرائيل!»

أما في إسرائيل فتنتقل صحيفة «ذي ماركر» المتخصصة في الشؤون الاقتصادية عن يوسفي هولاندر، رئيس المعهد الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي، والريادي في عالم التقنية المتقدمة

ترشح الحزب الديمقراطي في تشرين الثاني ٢٠١٩، أنه على قناعة بأن جريمة قتل وتقطيع جثة الصحافي السعودي جمال خاشقجي في السفارة السعودية في تركيا، نُفذت بتعليمات من ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان)، لذلك سيعمل بايدن على معاقبة المسؤولين السعوديين على هذه الجريمة، وسيمنع بيع الأسلحة الأميركية للمملكة العربية السعودية وسيوقف الدعم لها.

بالمقابل أشارت صحيفة «غلوبس» العبرية إلى مخاوف السعودية والإمارات والبحرين من إمكانية فوز بايدن، لأن ذلك يعني العودة عن الإجراءات والعقوبات التي قام بها ترامب ضد إيران. ونقلت الصحيفة عن مسؤول إماراتي كبير قوله حرفياً: «بايدن لن يعيد عجلة التطبيع إلى السواء والتحالف الإماراتي مع إسرائيل قوي، لكن إذا عاد إلى مقارفة أوباما مع إيران والتنظيمات الإرهابية التي تدعمها الولايات المتحدة فهذا سيتسبب بحريق في الشرق الأوسط».

تحالف ضد بايدن

وأكد هذا المسؤول أن الدول الثلاث بالشراكة مع إسرائيل بحثت في الأسابيع الأخيرة سيناريو محتملاً لفوز بايدن بالرئاسة، وسبل مواجهة ذلك، وخاصة التوجهات الأميركية نحو إيران. وأضاف: «إن توقيت التحالف الإماراتي مع إسرائيل مؤخراً جاء في توقيت مناسب، مع تصريحات بايدن أنه إذا التزمت إيران بالاتفاق الدولي فستعود واشنطن للاتفاق وللتعاون معها». كما لم يستبعد المسؤول الإماراتي انسحاب السودان من اتفاق التطبيع مع إسرائيل في حال فوز بايدن، وتراجع الإدارة الأميركية الجديدة عن التعهدات التي قدمتها إدارة ترامب للخرطوم. أما مصر فزعم عدم بروز صوته بشكل واضح تجاه بايدن، إلا أن مخاوفها تتركز حول تغيير موقف الإدارة الأميركية من تركيا، التي تعتبرها مصر نداً لها، في ظل الموقف التركي الداعم لحركة الإخوان المسلمين بشكل عام وفي مصر بشكل خاص، ودعمها للحكومة فايز السراج في ليبيا، في مواجهة المشير حفتر المدعوم من قبل الإمارات والسعودية ومصر.

ترامب يتسوق مع إسرائيل

فرض عقوبات جديدة على إيران وحسب موقع «السلام» العبري، يجري تنسيق بين إدارة ترامب وتننياهو ودول خليجية لفرض عقوبات إضافية على إيران، لعرقلة عودتها للاتفاق النووي، ونقل الموقع عن مسؤولين إسرائيليين وعرب تصريحات خاصة قالوا فيها إن ترامب وضع «بنك أهداف» في إيران لفرض عقوبات عليها بشكل أسبوعي حتى موعد أداء بايدن اليمين الدستورية رئيساً في العشرين من كانون الثاني المقبل. وحسب الموقع العبري فقد بحث المبعوث الأميركي الخاص المكلف بملف إيران أدامز الأسبوع الماضي

انتخاب بايدن يعيد التوتر مع تننياهو في خريطة تحالفات جديدة.

لبرنامجها النووي، كما يعزز هذا الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ويضع قيوداً على مستوى تخصيص اليورانيوم والبلوتونيوم ويحدد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها طهران.

بايدن وإسرائيل.. صدام حول إيران وفلسطين

وتثير تصريحات بايدن ونائبته هاريس قلقاً في إسرائيل لنية الإدارة الأميركية الجديدة التراجع عن بعض الخطوات التي اتخذتها إدارة ترامب، وذلك بإعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وفتح القنصلية الأميركية في القدس من جديد، التي كانت تضم مكتب الاتصال مع القيادة الفلسطينية قبل أن تضمها إدارة ترامب إلى السفارة التي نقلت من تل أبيب إلى القدس، والعودة إلى تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية، وربما إلى وكالة الأونروا. كما تخشى إسرائيل من تجديد بايدن الموقف الأميركي التقليدي من المستوطنات باعتبارها مخالفة للقانون الدولي والعمل على إحياء حل الدولتين من جديد. وستعتبر إسرائيل ذلك قضاء على «صفحة القرن» التي أعدتها الإدارة الأميركية بالتعاون مع تننياهو. وتشهد علاقة قادة الحزب الديمقراطي توترا مع تننياهو بعد تحديه أوباما والقائه خطاباً أمام الكونغرس ضد توجه الإدارة الأميركية السابقة للتوقيع على الاتفاق النووي مع إيران في آذار ٢٠١٥، وما تلا ذلك من انحياز إسرائيل للحزب الجمهوري.

موظفو إدارة أوباما يعودون مع بايدن

ويرى إيتمار آيخنر في تحليل في «يديعوت آحرونوت» أن في الحزب الديمقراطي وفي الدائرة الداخلية لبايدن لا يزال الغضب حاضراً تجاه تننياهو بسبب عدائه لباراك أوباما وصدافته مع ترامب. ويتركز قلق إسرائيل من تصاعد الخلاف مع واشنطن بسبب الصدام مع مسؤولين سيتولون التعامل مع ملف إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط والملف الإيراني. ولن ينسى هؤلاء، وخاصة الذين تولوا مناصب في إدارة أوباما، بسهولة خطاب تننياهو بدعوة من الحزب الجمهوري أمام الكونغرس العام ٢٠١٥ الذي هاجم فيه الاتفاق النووي الدولي مع إيران.

كما ان ينسى بايدن نفسه كيف أخرجته حكومة تننياهو العام ٢٠١٠، عندما أعلن وزير الداخلية آنذاك إيلي يشاي خلال زيارة بايدن لإسرائيل عن قرار ببناء ١٦٠٠ وحدة سكنية استيطانية، الأمر الذي اعتبر إهانة مقصودة من قبل تننياهو لبايدن.

كما لعب بايدن دوراً في تمرير قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ حول عدم شرعية المستوطنات الذي تبنته الأمم المتحدة في الوقت الذي انتخب فيه ترامب للرئاسة.

السعودية بين بايدن وخاشقجي

وسبق أن أكد بايدن في مناظرة بين المتنافسين على

مع إعلان وسائل الإعلام الأميركية فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن برئاسة الولايات المتحدة، سارع الرئيس الجمهوري دونالد ترامب إلى رفض النتائج والطعن والتشكيك فيها، وشرع بحملة تستهدف التشكيك في العملية الانتخابية وتحديد الاقتراع المبكر الذي تم عبر البريد، وساهم في تحول النتائج لصالح بايدن في المرحلة الأخيرة من فرز الأصوات. وبرغم أن معظم التحليلات تتفق على أن أي إعادة فرز إذا أقرتها المحاكم الأميركية لن تغير النتائج، تشير الوقائع على الأرض إلى أن ترامب وناصره في الحزب الجمهوري لن يسلموا بذلك بسهولة، وفي الوقت ذاته يسعون إلى مراكمة عقبات وعوائق قد تجعل فترة رئاسة بايدن أصعب بكثير مما لو أقرها بالهزيمة، وسهلوا مهمة انتقال الحكم له. هذا إن لم يقدم ترامب على حماقة عسكرية، يثير القلق منها طرده بتغريدة على «تويتر» وزير الدفاع مارك إسبر، وتعيين مدير المركز الوطني لمحاربة الإرهاب كريستوفر ميلر ووزيرا للدفاع بالوكالة، وكذلك استقالة القائم بأعمال وكيل وزارة الدفاع الأميركية للشؤون السياسية جيمس أندرسون، من منصبه، ونقل شبكة «إيه بي سي نيوز» عن مسؤول سابق في البنتاغون قوله إن أندرسون تلقى تعليمات بتقديم استقالته، ولم تكن طوعية.

شبكة «سي إن إن» أشارت من ناحيتها إلى أن عدداً من المسؤولين في مناصب مهمة إما أقيلا أو استقالوا أو تم خفض درجاتهم الوظيفية في عدد من الوكالات الحكومية بعد الانتخابات، بهدف عرقلة مهام إدارة بايدن مستقبلاً، فيما كشفت صحيفة «واشنطن بوست» عن أن البيت الأبيض أصدر تعليمات للوكالات الميدانية بوقف التعاون مع الفريق الانتقالي لبايدن، فضلاً عن حجب الأموال التي يحتاجها هذا الفريق في التمهيد لتسلم الحكم بعد أكثر من شهرين.

لكن إلى جانب ذلك تبدو هناك ملامح لتحالف قد يجمع الخاسرين من هزيمة ترامب، ليس فقط في داخل الولايات المتحدة، بل خارج حدودها أيضاً.

صدمة وارثك وتأخر في تهنئة بايدن

ويلاحظ فتور ترحيب كل من السعودية وإسرائيل بفوز بايدن، فقد وجهت السعودية التهنئة لبايدن بعد يوم من إعلان وسائل الإعلام الأميركية فوزه، بعكس الكثير من قادة الدول الذين سارعوا إلى تهنئته فور الإعلان عن فوزه.

ولاحظ موقع «السلام» العبري ذلك فكتب تحت عنوان «السعودية انتظرت يوماً كاملاً قبل تهنئة بايدن»: «فيما سارعت دول عربية إلى تهنئة الرئيس المنتخب، فضل ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان) إرسال التهنئة لرئيس تنزانيا، بإعادة انتخابه».

ومثل بن سلمان تأخر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في تقديم التهنئة لبايدن مساء السبت بشكل لفت نظر وسائل الإعلام العبرية أيضاً ونشر تننياهو، صباح الأحد، تغريدتين بفارق ١٤ دقيقة، هنا في الأولى بايدن ونائبته كاملا هاريس، مشيراً إلى العلاقة الشخصية والدائمة الطويلة لمدة أربعين عاماً مع بايدن «الصديق العظيم لإسرائيل»، وإلى تطلعه للعمل معهما لتعزيز التحالف الخاص بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وفي التغريدة الثانية شكر تننياهو ترامب على صداقته لإسرائيل وله شخصياً وعلى الاعتراف بسيادة إسرائيل على القدس والجلولان والوقوف ضد إيران، بدوره في اتفاقيات السلام الأخيرة، ورفع مستوى التحالف الأميركي-الإسرائيلي إلى مستويات غير مسبوقة.

إيران محورية

رغم ذلك، سيكون الملف الإيراني مركزياً في التحالف الذي قد يضم الإمارات والسعودية والبحرين من ناحية وإسرائيل وحلفائها الجمهوريين من ناحية ثانية. وسيعمل على عرقلة وإحباط الخطوات المتوقعة أن يقوم بها الرئيس المنتخب بايدن تجاه طهران، لوقف تبعات ما قام به ترامب في السنوات الأربع الأخيرة في جهوده للقضاء على الإرث الذي تركه الرئيس السابق باراك أوباما، ونائبه بايدن، خاصة الاتفاق النووي مع إيران. وقد تشكل هذه الدول معاً «لوبي» مشتركاً في واشنطن يتعاون مع الحزب الجمهوري ويستفيد من العراقيل التي يقوم ترامب بنصبها حالياً لبايدن، لتقييد توجهاته.

وكان بايدن أشار إلى نيته الشروع بعدة خطوات تجاه إعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي الدولي مع إيران، إذا عدت إيران إلى الالتزام بالاتفاق. ووقع الاتفاق هذا في تموز ٢٠١٥ بين مجموعة القوى الكبرى ١+٥ (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا) وبين إيران حول برنامجها النووي، وينص على رفع العقوبات الدولية عن الأخيرة مقابل تخليها عن الجوانب العسكرية

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية (٧٩)

محور العدد:

المجتمع الحريدي والدولة في إسرائيل





(إبأ)

لعبة تنبهاهو، إغلاق الحسابات الداخلية بعملة إقليمية ودولية.

«التحديات الإقليمية القريبة أمام إسرائيل وأثر الأزمة السياسية الداخلية على سبل مواجهتها»

كتب سليم سلامة:

«تواجه إسرائيل في المرحلة الراهنة وخلال المستقبل القريب ثلاثة تحديات إقليمية هامة، هي: ١. انهيار لم تعد تستطيع الاعتماد على الولايات المتحدة بصورة حصرية، حيال انسحاب الولايات المتحدة التدريجي من منطقة الشرق الأوسط. ولهذا، على إسرائيل أن تهتم بنفسها بمصالحها الاستراتيجية وإيجاد الطرق والبدائل الجديدة لخدمة أهدافها في المنطقة. ٢. انهيار أسعار الغاز في السوق العالمية وتجميد عمليات التنقيب عن الغاز في حوض البحر المتوسط، على ضوء أزمة كورونا؛ ٣. مواجهة السياسات التركية التي تتحدى النظام الإقليمي يسعيها إلى تعميق وتوسيع تأثيرها، من خلال اعتماد سياسات مستقلة وعدوانية. هذه هي التحديات المركزية الثلاثة التي يشير إليها باحثو معهد «ميتفيم» (مسارات) - المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية، ضمن الورقة التي نشرها قبل أيام وفيها تخلص لمؤتمره السنوي الرابع، الذي عقد في نهاية تشرين الأول الأخير تحت عنوان «سياسات إسرائيل الخارجية الإقليمية - تقييم سنوي» وضمن ورقة أخرى سبقتها وكانت بعنوان «وجهات نصف سنوية في سياسة إسرائيل الخارجية الإقليمية، لخدمة مصالحها الاستراتيجية في حوض البحر المتوسط، بإمكان إسرائيل، بحسب ورقة «ميتفيم» - تعزيز علاقاتها مع شريكاتها في «منتدى غاز شرق المتوسط» وتوسيع التعاون معها في مجالات مختلفة ومتنوعة، مثل البيئة، الطاقة المتجددة، السياحة، السابير والأمن البحري. كما تستطيع إسرائيل تعزيز علاقاتها مع الدول الأوروبية التي تستثمر في مستقبل تكون أكثر تدخلا في «الافتراقات» السياسية التي تواجهها البحثية الإسرائيلية - الأميركية لمشاركة دول أخرى، عرض رغبتها في حل قضية الحدود المائية مع لبنان وإيجاد حل لازمة الطاقة في غزة والاحتفاظ بقيادة اتصال مفتوحة مع تركيا.

تسوه الورقة إلى أن على إسرائيل، في مقاربتها التحديات المركزية الثلاثة المذكورة وفي وضع استراتيجيات مواجهتها، أن تنظر إلى حقيقة أولية وأن تأخذها بعين الاعتبار، وهي أن السياسات الإسرائيلية، الخارجية والداخلية، خلال الأشهر الستة الأخيرة على وجه التحديد، تحركت على إيقاع ثلاث قضايا مركزية: الأولى - الأزمة الناجمة عن تفشي وباء كورونا، التي قادت إلى فتح العديد من قنوات ومسارات التعاون الجديدة، الإقليمية والدولية؛ والثانية - التصريحات المتواترة عن نوابي ضم الضفة الغربية وغور الأردن وشمال البحر الميت إلى السيادة الإسرائيلية بصورة رسمية، في إطار تطبيق خطة الإدارة الأميركية برئاسة دونالد ترامب المعروفة باسم «صفقة القرن»؛ فقد أثار ترواي الضم والتصريحات بشأنها موجة من المعارضة والنقد الشديدين على الصعيد الدولي رافقتها تحذيرات شديدة من مغبة إساءة وتدهور العلاقات الإسرائيلية مع دول القارة الأوروبية ومع بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط؛ والثالثة - «الافتراقات» السياسية التي حققها إسرائيل خلال الأسابيع الأخيرة في منظومة

علاقاتها الإقليمية عامة، ومع الدول العربية خاصة، وما لهذه «الافتراقات» من إسقاطات وانعكاسات على الصعيد الدولي ومكانة إسرائيل الدولية وشبكة علاقاتها الدولية، والمقصود هنا، بالطبع، اتفاقيات السلام والتطبيع التي وقعت عليها إسرائيل، رسمياً، مع كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم مملكة البحرين والاتفاق المرشح للتوقيع بينها وبين السودان أيضاً، وربما تخرج إلى العلن خلال الفترة المقبلة اتصالات مع دول عربية أخرى، قد تنتهي إلى توقيع معاهدات سلام وتطبيع جديدة، أيضاً. تزامنت هذه التطورات العاصفة مع تعيين وزير جديد للخارجية الإسرائيلية هو غايي أشكنازي من حزب «أزرق أبيض»، عديم التجربة السابقة إطلاقاً في العمل السياسي بشكل عام وفي السياسة الخارجية بشكل خاص، والرئيس السابق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي إبان عدوان «الرصاصة المصوب» على قطاع غزة، بين ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨ و١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، وقد أعان أشكنازي، فور المباشرة بمزاولة مهام منصبه هذا، أنه ينوي تركيز جهوده الأساسية في وزارة الخارجية على موضوعين اثنين بشكل خاص، الأول، هو ترميم الأوضاع في داخل وزارة الخارجية نفسها، بعد التدهور الخطير الذي حصل فيها خلال السنوات الماضية في ظل عدم وجود وزير للخارجية متفرغ تماماً، إذ أشغل رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، هذه الوزارة الكبيرة والهامة جداً من خلال نائبة هي عضو الكنيست (من الليكود) تسيبي حوتوفيلي؛ والثاني، هو جعل وزارة الخارجية «لاعباً سياسياً أساسياً وجوهياً». لكن أشكنازي سرعان ما شعر بالضعف المدوية التي تلقاها، هو شخصياً وكذلك وزارته، في سياق الموضوعين المذكورين عموماً، والثاني مهما خصوصاً، حين تكشفت حقيقة أن نتنياهو أدار جميع الاتصالات والاتفاقات والترتيبات بشأن عقد اتفاقيات السلام بين إسرائيل وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والسودان، بصورة شخصية وحصرية من خلال شخصه هو وشخص مستشاريه ومقربيه المخلصين في ديوان رئيس الحكومة، مباشرة، ومن خلف ظهر وزير الخارجية ووزارته.

الداخلي يملي الخارجي، إقليمياً ودولياً

لكن القضايا المركزية الثلاث التي أشرنا إليها أعلاه لم تجر ولا تجري الآن أيضاً بمعزل، من حيث التأثير والتأثير، عن الأوضاع الداخلية في إسرائيل، كما تؤكد ورقة معهد «ميتفيم» في مقدمة الأوضاع الداخلية، بالطبع، الوضع السياسي - الحزبي المتوتر باستمرار والذي يئن، يوماً إثر يوم، بأن أجل الحكومة الإسرائيلية الحالية (الحكومة الطوارئ القومية» بالتحالف بين حزبي الليكود بزعامة نتنياهو و«أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس) قصير جداً، في ضوء الأزمات التي تفتك بها ولا يبدو أن الشريكين أصبح من الواضح تماماً وفي حكم المؤكد تقريباً أن هذه الحكومة لن تستطيع إنهاء دورتها القانونية كاملة ومن المرجح أن تذهب إسرائيل إلى انتخابات برلمانية عامة رابعة لانتخاب الكنيست الـ ٢٤ (الكنيست الـ ٢١ في نيسان ٢٠١٩، الكنيست الـ ٢٢ في أيلول ٢٠١٩؛ والكنيست الـ ٢٣ في آذار ٢٠٢٠) وذلك في غضون

أشهر قليلة من اليوم، سواء كان الأمر بسبب خلافات الشريكين وتجادبهما المستمرة والمتكررة أو بسبب قرارات حكم قضائية قد تصدر عن المحكمة العليا الإسرائيلية وتضطر الشريكين إلى فض شراكتهما، التي سيتبين لاحقاً أنها لم تكن ممكنة أصلاً. ويبدو أنه من الواجب تسجيل هذا التحفظ هنا: ستذهب إسرائيل إلى انتخابات وشيكة، بل وشيكة جداً، كما هي الصورة اليوم، إلا إذا استطاع نتنياهو «إخراج أرنب جديد من قيعة الساحر»، كما يقال، وهو الذي أثبت قدرة مذهلة على التحكم بالخارطة السياسية - الحزبية الإسرائيلية (اليهودية، بصورة محددة) والتلاعب بمركباتها وتركيباتها، بما يضمن له توليفة ائتلافية - حكومية جديدة تقيبه على سدة الحكم لفترة أخرى، وتبعد عنه سيف انطلاق جلسات النظر في الملف الجنائي الخطير الذي ينتظره في المحكمة المركزية في القدس. ولئن كانت القضايا الداخلية واعتباراتها وحساباتها المختلفة تملئ تحركات وسياسات خارجية، بما في ذلك في الجوانب الاستراتيجية ربما، مثلما أنها تتأثر بها أيضاً وتستغل بعضها وتستثمره فيما يخدم الداخلي، فليس من المستبعد أن يعود نتنياهو إلى الحديث عن «مشروع الضم» (ضم الضفة الغربية وشمال البحر الميت وغور الأردن) إلى إسرائيل، رغم ما يقال عن أن إلغاءه كان شرطاً لعقد اتفاقيات السلام مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومع البحرين بشكل خاص، ورغم أن رئيساً جديداً سيدخل إلى البيت الأبيض في كانون الثاني القادم، لكن لا أحد يعلم ولا أحد يستطيع أن يتكهن الآن بمدى اختلاف توجهاته السياسية الأساسية بشأن الشرق الأوسط وقيضته المركزية، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، اختلافاً جوهرياً، عن الرئيس الحالي، دونالد ترامب، سوى ما يتعلق منها بالطريقة والأسلوب!

ترامب، سوى ما يتعلق منها بالطريقة والأسلوب! لخدمة أهدافه الداخلية، قد يعود نتنياهو إلى الحديث عن «الضم» في صلب برنامجه السياسي وعلى رأس أهدافه المركزية، لكن هذه الخطوة من جانب نتنياهو قد تكون بمثابة «خطأ فادح» يتعارض مع المطلوب من إسرائيل خلال الفترة المقبلة «بأن تحسن ملاءمة الأدوات وبناء منظومة ناجحة ومتناسقة من الموارد والعلاقات، التي تشكل جزءاً أساسياً وهاماً من عملية اتخاذ القرارات في إسرائيل»، كما يرى د. روعي كيبريك، مدير وحدة الدراسات في معهد «ميتفيم»، ويؤكد كيبريك أنه يقول هذا على ضوء «السياسة الخارجية الإقليمية المركبة والحساسة، أكثر مما سبق بكثير، التي تبنتها إسرائيل خلال الفترة الماضية، رغم ما يبدو وكان الظروف هي التي دفعت إسرائيل إلى تبني هذه التوجهات، وليس قراراً واعياً ومتعملاً توصلت إليه من تلقاء ذاتها»؛ ويضيف كيبريك أنه «من الصعب تطير إسرائيل في دولة منظومة إقليمية واحدة فقط. فدولة إسرائيل هي دولة وسط من الناحية الإقليمية - تقع بين بين وكذلك في

قلب وإلى جانب، وأحياناً خارج جميع الأقاليم أيضاً، وهو يقصد أن إسرائيل قد تعد جزءاً من الشرق الأوسط وجزءاً من أوروبا، وقد تعد خارجهما أيضاً.

«السأم من القضية الفلسطينية.. مثير للقلق»!

يرى البروفسور إيلي بوديه، أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة العبرية في القدس ورئيس الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرق أوسطية والإسلامية وعضو إدارة معهد «ميتفيم»، أن عودة نتنياهو إلى استخدام «ورقة الضم» - ولو كلياً فقط - في معارك البقاء السياسي والشخصي التي يخوضها من خلال موقعه رئيساً للحكومة «ستكون بمثابة إخضاع مصالح إسرائيل الاستراتيجية لمصالح تنبهاهو الشخصية» وأوضح بوديه: «الجمهور الإسرائيلي سئم القضية الفلسطينية وتعب منها. غالبية تفضل أن تتقدم إسرائيل نحو السلام مع الدول العربية ولا يولي أهمية للسلام مع الفلسطينيين. هذا واقع مثير للقلق، لأنه يعزز التوجه السياسي السائد في إسرائيل باختيار القفز عن الفلسطينيين». وأضاف: «حتى المحفزات من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والتطبيع مع دول عربية جديدة لن يساعد في إقناع أكثر من نصف الجمهور الإسرائيلي بضرورة السلام مع الفلسطينيين». ثم يؤكد: «لا يجوز للصعوبات والعوائق التي تقف في طريق حل القضية الفلسطينية أن تطمس، أو تخفف، الحاجة الاستراتيجية إلى بذل التفكير، الموارد والجهود من أجل حل لب الصراع، وقد يخلق انتخاب إدارة أميركية جديدة فرصة لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين».

التغيير الأكبر الناجم عن اتفاقيات السلام مع الدول العربية الثلاث هو - في رأي بوديه - «التحسن الهائل في وضع إسرائيل الاستراتيجي حيال أعدائها». أما التغيير الجدي الثاني في الأهمية فهو تحسين قدرات إسرائيل الاقتصادية، إضافة إلى تحسن صورتها في وسائل الإعلام وفي المجتمع المدني في عدد من دول المنطقة، ويؤكد بوديه أن الأمر ليس «تغييراً دراماتيكياً مفاجئاً حصل «تحسن في نظرة العربي تجاه التطبيع، إذ أن السلام مع الإمارات والبحرين يأتي نتيجة التغيير من أسفل أيضاً وليس من أعلى فقط، خلافاً للسلام مع مصر والأردن الذي جاء مع النظامين الحاكمين، الأساس». لكن بوديه يعود ليخلص إلى القول إنه «من المهم عدم الانجراف بالشؤنة، كما حصل في السابق. فإنجازات هنا، ورغم أهميتها، إلا أنها تبقى محصورة في منطقة محددة من الشرق الأوسط وليست لها تأثيرات جديدة وعميقة على بعض النزاعات والمشكلات في الشرق الأوسط. ذلك أن القضية الفلسطينية تبقى، في نهاية المطاف، لب الصراع ولا يمكننا تحويل انتباهنا وحرف انظارنا إلى الأطراف والافتراض بأنها تستخدم المركز. بل ربما نكون ابتعدنا عن الحل، حتى، على أمل أن يكون التغيير الحاصل في الإدارة الأميركية هو التغيير المأمول بحيث يقود إلى وضع القضية الفلسطينية في مرتبة أعلى على سلم الأولويات الأميركي». رأت أن من د. موران زاغا، الباحثة في «ميتفيم»، رأت أن من مصلحة إسرائيل «تعزيز الإنجاز مع الإمارات بتوسيع

أزمة الداخل في الأداء السياسي الخارجي

أشار رئيس معهد «ميتفيم»، د. نمرود غورن، في مداخلة في المؤتمر، إلى أن فرصاً جديدة قد تهيأت لإسرائيل خلال الفترة الأخيرة في الفضاء الشرق أوسطي وأن «الجمهور وصانع القرارات في إسرائيل يرون ذلك وأصبحوا يتعاملون مع الشرق الأوسط كحلبة تستطيع إسرائيل فيها التعاون مع الجيران وليس الدفاع عن نفسها أمامهم فقط»، لكنه شدد على أن «تحقيق هذه الإمكانيات في العلاقات بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط يحتم التقدم في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، بالرغم من استعداد دول عربية للتقدم والتطبيع مع إسرائيل مقابل وقف ضم المناطق فقط ومن دون تقدم حقيقي نحو السلام». لكن ثمة عناصر أخرى تعيق تحقيق هذه الإمكانيات التي تطوي عليها العلاقات المستجدة في المنطقة، أبرزها - كما يقول غورن - هي «أسلوب إدارة العلاقات مع دول المنطقة من جانب مركبات السلطة الإسرائيلية» - المختلفة التي تعمل مقابل دول المنطقة، كل في مجال السياسة الخارجية الإسرائيلية. فبالإضافة إلى وزارة الخارجية، التي ضعفت مكانتها كثيراً خلال السنوات الأخيرة، تعمل في مجال السياسات الخارجية أكثر من ٣٠ ذراعاً حكومية مختلفة، من دون أي تنسيق بينها ودون أن يكون ثمة جسم مركزي ينسق ويوجه نشاطها، أبرز تجليات هذا الوضع الفوضوي، المترتب على الأزمة السياسية - الحزبية الداخلية، هي: التوتر الدائم بين المستوى الأمني والمستوى الدبلوماسي؛ هيمنة الأجهزة الأمنية في القضايا الخارجية المختلفة أيضاً؛ التوتر والصراع وغياب التعاون بين الوزارات الحكومية المختلفة التي تعمل مقابل دول المنطقة، في مجال تخصصها ومسؤولياتها؛ غياب الرقابة الفاعلة من جانب الكنيست، وخصوصاً لجنة الخارجية والأمن فيه، على عمل الحكومة وأذرعها المختلفة في مجالات السياسة الخارجية؛ الحاجة إلى تنجيع الاتصال بين الجهات الرسمية المختلفة، سواء الرسمية في الحكومة ومؤسستها أو الجهات غير الرسمية في القطاع التجاري وفي المجتمع المدني.

وقالت عضو الكنيست السابقة كسانيا سفيتولوا، مديرة برنامج العلاقات الإسرائيلية - الشرق أوسطية، في معهد «ميتفيم»، إن النتيجة المركزية التي خلصت إليها دراسة أجريت مؤخراً في هذا المعهد حول الأداء الحكومي في مجال التعاون مع دول عربية هي «انعدام جسم يتولى تنسيق وتوجيه العمل في مجالات السياسة الخارجية، بين الهيئات والأذرع العديدة الضالعة في هذا العمل»، والسبب: الأزمة السياسية - الحزبية الداخلية في إسرائيل والصراعات بين الأطراف المختلفة الموكلة بهذا العمل والمسؤولة عنه والضالعة فيه.

«إمّا نحن وإمّا هم»: مزج بين تاريخ الفرد والجماعة

كتب أنس إبراهيم:

يقدم الصحافي الإسرائيلي داني روبنشتاين لكتابه «إمّا نحن وإمّا هم»، الصادر مؤخرًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ترجمة سليم سلامة، بسؤال: «لماذا القسطل؟»، ويعتقد، ككثيرين آخرين، أن معركة القسطل مثلت «نقطة تحول رمزية ودراماتيكية في المعارك التي اندلعت في البلاد عشية انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ أيار». إضافة إلى ذلك، تمثل معركة القسطل برأي المؤلف، إضافة إلى حدثين آخرين مهمين، نقطة تحول في مسار الأحداث المتصاعدة في فلسطين آنذاك لصالح العصابات الصهيونية، وهما مذبحه دير ياسين ومعركة «مشمار هعيمق».

والحجة الرئيسة للكتاب، والتي تعدّ إحدى نقاط قوة هذا العمل التاريخي، هي في تأكيد المؤلف على جزئيتين رئيسيتين: الأولى تتعلق بالعام ١٩٤٨ بوصفه عامًا مصيريًا الذي «استطاع فيه اليوشوف اليهودي تأسيس دولة مستقلة ومزدهرة، بينما حلّ بالفلسطينيين، في المقابل، دمار وطني شامل، وشخصي أيضًا - في كثير من مثل سقوط القدس بعد معركة القسطل سقوطًا لفلسطين بأكملها، وذلك تأكيدًا على ما قاله الحسيني نفسه: «القسطل هي القدس»، وما قاله في المقابل دافيد بن غوريون: «إذا سقطت القدس، فنحن معرضون للسقوط في البلد بأسرها».

معركة «الخصر» وبزوغ نجم الحسيني

يعود المؤلف إلى بدايات مسيرة عبد القادر الحسيني، من خلال العودة إلى الأسبوع الأول من أيلول عام ١٩٣٦ الذي شهد وصول الضابط العثماني السابق، سعيد العاض، أحد أبطال الثورة السورية ضد الاستعمار الفرنسي عام ١٩٢٥. كان الحسيني في عامه السادس والعشرين آنذاك، وكان من ضمن الثوار الشباب الذين قادهم العاض مع بداية وصوله إلى فلسطين. آنذاك كانت للحسيني مكانة خاضة، فقد كان مثقفًا أكاديميًا وابنًا للعائلة العربية الأكثر عراقة ومكانة في فلسطين آنذاك، وقد كان قبل ذلك متأثرًا بشكل عميق بنشاط الشيخ المجاهد عز الدين القسام، الذي جاء من سورية إلى حيفا وأسس تنظيم «اليد السوداء»، الذي نفذ هجمات مختلفة ضد الإنجليز واليهود في منطقة حيفا وشمال فلسطين إلى أن استشهد في منطقة يبعد في مدينة جنين، خلال معركة مع البريطانيين.

في الزايع والعشرين من أيلول ١٩٣٦، شنّ العاض ومجموعته التي كان من ضمنها عبد القادر الحسيني هجومًا على سكة حديد قرب بيت لحم، ودفَعوا الجنود البريطانيين للنزول من العربات وفتحوا يريانهم عليهم. استدعى البريطانيون تعزيزات عسكرية وقاموا بحملة واسعة استهدفت فرض حصار كامل على مدينة بيت لحم بأكملها. لاحقًا، اكتشفت طائرة استطلاع بريطانية أماكن اختباء الثوار، وفي يوم ٤ تشرين الثاني وقعت «معركة الخصر» التي حظيت بتوثيق واسع وانتشرت أخبارها على نطاق جماهيري، لأنّها المعركة التي سقط فيها القائد العسكري السوري سعيد العاض، وكذلك أصيب واعتقل عبد القادر الحسيني خلال المعركة واقتيد أسيرًا إلى المشفى الحكومي في القدس، برأي روبنشتاين، مثلت معركة الخصر بداية قصة عبد القادر الحسيني على المستويين العسكري والسياسي. فيما بعد تمكّن الحسيني من الخروج بكفالة على أن يمثل أمام المحكمة لاحقًا، وفي اليوم السابق على محاكمته هرب إلى خارج فلسطين برفقة قريبه سليمان الحسيني وسائقه خليل الدلو، في جولة إلى دمشق، بيروت وبغداد.

بروز الشخصية الضليّة

ينسج روبنشتاين خطوط مؤلّفه العريضة ما بين سيرة عبد القادر الحسيني الشخصية، وما بين سيرة الثورة، النكبة والانقسامات السياسية الداخلية الفلسطينية التي كانت ولا تزال إلى يومنا هذا، عائقًا نبويًا للثورة، للكفاح المسلح لاحقًا وإنشاء بني سياسية وطنية جامعة. ولأنّ الحسيني كان ابنًا لعائلة أرستقراطية عريقة، كانت ولا تزال مكونًا رئيسًا من مكونات المشهد السياسي والتقليدي الفلسطيني، كان من الشهل

بمكان مزج الشريكتين الوطنية بالشخصية.

عاد الحسيني إلى فلسطين في نهاية حزيران عام ١٩٣٧، وكان المشهد تغير كليًا. كان الإضراب العام لسنة ١٩٣٦ قد انتهى إلى فشل ذريع بوقفه جزاء تدخل الملوك العرب. تبعت ذلك توصيات لجنة بيل بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية على الساحل الفلسطيني، وهي التوصيات التي فجّرت خلافاً سياسياً سيكون له «انعكاسات سياسية وعسكرية عميقة استمرت سنوات عديدة»، في المجتمع الفلسطيني، ما بين المطب الوطني الفلسطيني بالسيطرة على البلاد بأسرها، وما بين الموقف المساوم الذي تبنته العائلة المالكة الهاشمية وحفاؤها في معارضة آل الحسيني.

بدأ عبد القادر الحسيني بعد عودته بوقتٍ قصير بتنظيم الفرق الأولى من المقاتلين من أبناء العشائر والقرى، واستطاع تجنيد وتنظيم فرق محلية في كل قرية مزودة بقليل من الأسلحة وعين لها قائداً محلياً. وكان من بين العمليات العسكرية الأكبر التي نفذها خلال خريف ١٩٣٧، هجومه على قافلة بريطانية قرب عرطوف إيجوار بيت شيمش اليوم، استطاع خلالها قتل عديد الجنود البريطانيين والاستيلاء على أسلحتهم.

بشكل جانبي، يتطرق المؤلف إلى وصف شخصي طبقي لشخصية الحسيني بالاستناد إلى شهادات من عاصروه أو عرفوه في تلك الفترة. وقد وُصف بأنه شاب قصير القامة، ذو بنية جسدية قوية تمكّنه من حمل حملة ثقيلة لأسابيع طويلة على ظهره، وكان بالفعل يتنقل مع عدد قليل من المرافقين لأسابيع وهو يحمل كيساً كبيراً يحتوي على معدات عسكرية، أسلحة وذخائر، إضافة إلى حاجيات يومية كملابس، بطانية ومواد غذائية. ولذلك وُصف بـ«البطابة المتفخلة». وكان جزءاً من الاحترام الذي أحيط به خلال حياته وبعد موته هو حقيقة اختياره لمصيره بخلاف أقرانه من أبناء الطبقة الأرستقراطية العثمانية العريقة في مدينة القدس والمدن الفلسطينية الحضرية الكبرى كحيفا ويافا. فمعظم هؤلاء كان يختارون التوجه لدراسة الطب، الهندسة، المحاماة، التجارة أو الانخراط في مجال الأعمال، في حين اختار عبد القادر الحسيني حياة الجبال، متجولاً بصحبة أبناء الملاحين والفقراء من الثوار الذين رافقوه حتى معركته الأخيرة.

كذلك يشير المؤلف إلى العلاقة غير التقليدية بين ما بين عبد القادر الحسيني ووالده موسى كاظم الحسيني، والتي اتّسمت وعبرت في الوقت نفسه عن شخصية جامحة، غير تقليدية لعبد القادر الحسيني منذ كان فتى. كان لوالده ونشاطه السياسي أثر بالغ عليه، فكان يرافقه في كثير من الاجتماعات، وفي بعض الأحيان يحضه على اتخاذ موقف وطني يتردّد في اتخاذها، منها دفعه والده إلى المشاركة في مظاهرات ثورة البراق العام ١٩٢٩، بعد محاولة وفد بريطاني إنشاء موسى كاظم الحسيني عن المشاركة فيها، دفعه موقف ابنه للمشاركة فيها أخيراً، والبعض يعتقد أنّ وفاة الحسيني بعد شهر قليلة على تلك المظاهرة كانت جزءاً تعرضه للإصابة والذهس خلال أحداث العنف التي تلتها.

كذلك يكشف المؤلف عن شخصية عبد القادر الحسيني الأكاديمية الحادة في مواقفها من [التطبيع الثقافي]، خلال دراسته في القاهرة، إذ يذكر للموقف الذي اعتلى فيه الحسيني منضّة التخزج ووقف أمام جمع غفير من أكاديميي وطلاب الجامعة الأميركية في القاهرة، وهاجم فيه أجنادت الجامعة الثقافية معتبراً مناهجها محرّضة على الدين الإسلامي وتحضّ على التبشيرية المسيحية «لزعر الشقاق والخلافات بين المسلمين والمسيحيين».

من بني نعيم إلى بغداد

هناك روايات مختلفة للسبب الذي دفع بعبد القادر الحسيني للحضور إلى قرية بني نعيم، التي كانت معقلاً للمعارضة المنمّية لعائلة الناشاشيبي. بعض الزوايات تقول إنّه تمّ استدراجه من قبل المعارضة إلى القرية، والبعض الآخر يعتقد أنّه ذهب بنفسه لتحذير سكان القرية من التعاون مع المعارضة ولحضم على الانضمام إلى الثوار؛ ولكن المؤكّد أنّه بمجرد خروجه من القرية حوَصر من قبل البريطانيين في وادٍ قريب حيث جرت معركة قتل خلالها ابن عم الحسيني، إضافة إلى إصابته وإصابة صبي أبو غريبة ومقتل ١٦ من رجاله ورجال عبد الحليم الجولاني.

تقول القصة إنّه ومع بزوغ فجر كان عبد القادر لا

يزال مستلقياً متخفياً تحت أغصان بعض الشجر، ولم يتعرّف إليه الجنود البريطانيون، وقام أحدهم بركله وطعنه ورغم ذلك لم يصدر عبد القادر أي صوت يدلّ على أنّه لا يزال حياً. لاحقاً رآه بدويّ حمله على ظهره ونقله إلى المشفى في الخليل. تمكّن عبد القادر من النجاة، وبمساعدة من عبد الحليم الجولاني وآخرين، انتقل إلى منزل في الخليل، ومن ثمّ إلى مساكن عشيرة السواحرة شرقي بيت لحم. ومن ثمّ جرى تهريبه إلى ما وراء نهر الأردن، إلى بلدة الشونة، ومن هناك تمكّن من الوصول إلى دمشق حيث مكث عدّة أسابيع لتلقي العلاج.

يتطرق المؤلف في فصل «الشتات» إلى مرحلة العراق المعقّدة في تاريخ عائلة الحسيني، وتحديدًا المفتي الحاج أمين الحسيني وعبد القادر الحسيني. وقد انتهت بتنظيم تمزّد فاشل على البريطانيين والحكومة العراقية الموالية لبريطانيا ومن ثمّ الخروج إلى ألمانيا النازية. وفي رأي المؤلف، فقد أثّرت العلاقة التي جمعت المفتي الحسيني بالنازية على تعاطف الأوربيين لاحقاً مع كارثة النكبة التي حلّت بالفلسطينيين، وتمّ توظيفها من قبل العصابات الصهيونية في حرب عام ١٩٤٨ بوصفها حرباً «أخلاقية» على المتعاونين مع النازية. إلا أنّه ورغم انخراطه في بعض النشاطات السياسية أثناء إقامته في العراق، لم يكن عبد القادر جزءاً من علاقات الحاج أمين مع النازية، بل أمضى عاماً معتقلاً على خلفية تحقيق في مقتل فخري الناشاشيبي في العراق، قبل أن يسافر إلى السعودية ليقيم فيها ما يقارب العامين قبل توجّهه إلى القاهرة ومن ثمّ أخيراً إلى فلسطين.

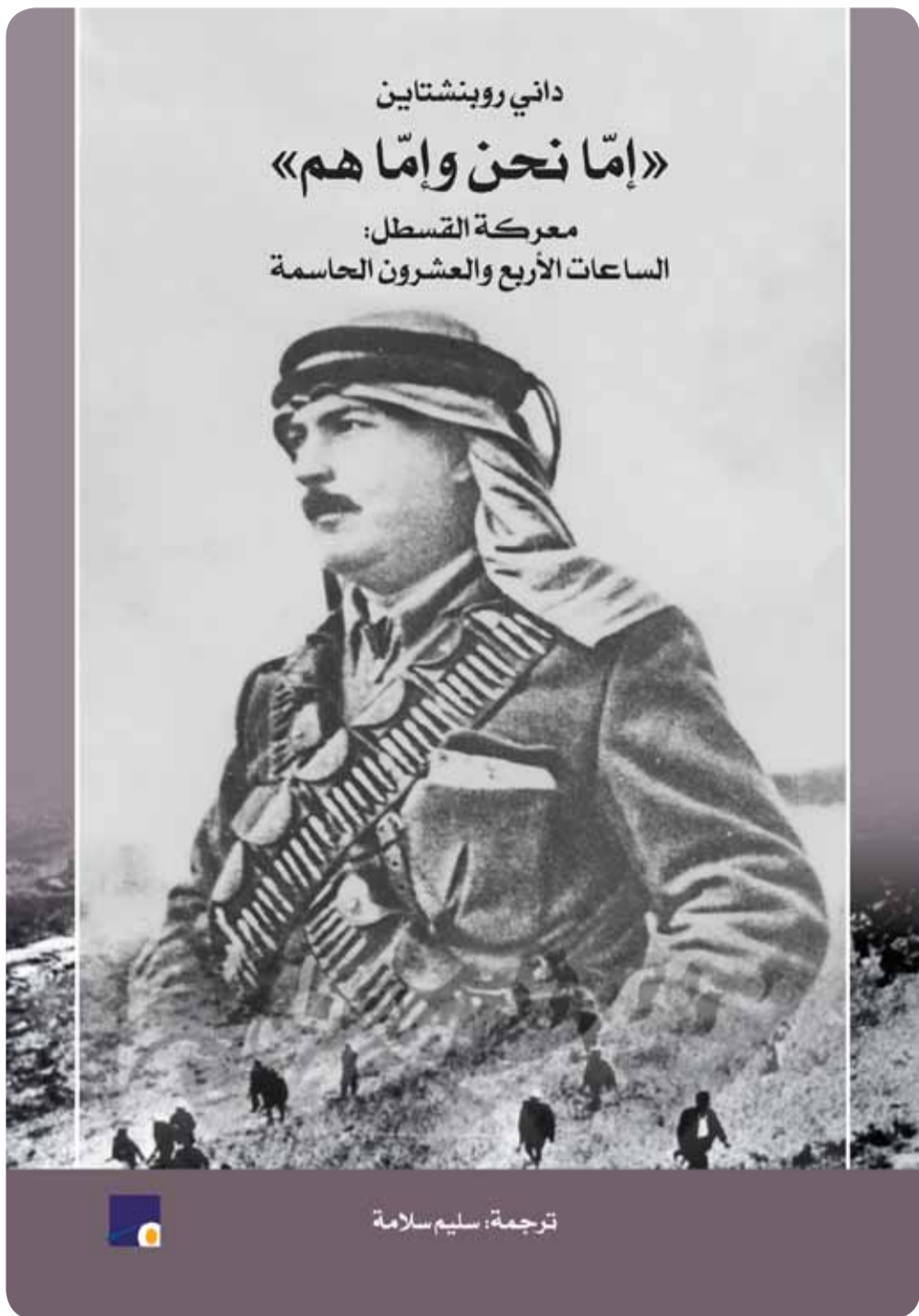
«إمّا نحن وإمّا هم»

في القاهرة، وفي الفصل السابع المعنون «إمّا نحن وإمّا هم»، يتطرق الكاتب إلى المرحلة التي سبقت العودة الأخيرة إلى فلسطين، وهي مرحلة القاهرة التي تجعّع فيها فلسطينيو المنفى حول كل من عبد القادر الحسيني والحاج أمين الحسيني. اتّسمت تلك المرحلة بالتشكك الفلسطيني في القرار العربي، بل وفي اقتناع كثيرين، منهم عبد القادر الحسيني، بموافقة العرب الضمنية على قرار التقسيم الذي وبعد ثلاثة أسابيع على صدوره تسلل عبد القادر إلى فلسطين، إلى صوريّف تحديداً، بعد أن أمّن وصول بعض العتاد العسكري والأسلحة من خلال سنياء إلى صوريّف التي اتخذها مقرّاً لتنظيمه العسكري القديم الجديد «الجهاد المقدس».

إلا أن الوضع في فلسطين كان قد تغير منذ خروجه منها العام ١٩٣٩ وعودته في العام ١٩٤٧، وكان على عبد القادر التعامل مع واقع ازدياد سطوة المعارضة وعصابات السلام، إضافة إلى واقع أن قطاعاً واسعاً كان منخرطاً في عملية إعادة الإعمار والازدهار الاقتصادي الذي تلا الحرب العالمية الثانية، والذي لم يكن بالضرورة معارضاً لعبد القادر ولكنّه قانع بالأمور كما هي الآن، وإضافة إلى المجموعات الشيوعية التي كانت تؤيد قرار التقسيم بتأثير من الاتحاد السوفييتي آنذاك؛ وقد كان موقف عبد القادر الحسيني واضحاً وصارماً في كلماته: «لا يمكن أن تكون فلسطين للحرب والصهاينة معاً - إمّا نحن وإمّا هم [...] إنهار حرب حياة أو موت؛ إمّا أن نخرج من الحرب منتصرين وإمّا أن نموت جميعاً».

في الفصل الثامن، «المطرقة والسندان»، يبدأ روبنشتاين بالحاج أمين الحسيني وينتهي ببلدة بير زيت، مقرّ قيادة عبد القادر الحسيني وتنظيمه العسكري «الجهاد المقدس». ففي الوقت الذي كان فيه عبد القادر لا يزال مستمراً في مساعيه التنظيمية في فلسطين، كان الحاج الحسيني لا يزال يفاوض ويجادل الجامعة العربية والقوى السياسية العربية في شأن عدم أهلية القاونجي لقيادة جيش الإنقاذ وأحقية عبد القادر والفلسطينيين عموماً بقيادة ثورةهم والحرب الوشيكية. وقد وجد نفسه بين «المطرقة والسندان»، ما بين قناعاته بأنّ أية قوة عربية ستدخل البلاد لا بدّ ستكون قوة احتلال لاحق، وما بين اقتراب موعد انتهاء الانتداب البريطاني واحتجته الماشة للعتاد العسكري والأموال ولجيش الإنقاذ العربي المنتظر.

في الأثناء كان عبد القادر الحسيني يوشع من عملياته العسكرية ضدّ المستوطنات الصهيونية، ومنها مهاجمته لمستوطنة غوش عتصيون التي باءت بالفشل لتحصينات المستوطنة الجيدة. وقد أدرك أن لا بدّ من استراتيجية أخرى للتغلّب على تحصينات الكيبوتسات الصهيونية. وبعد بضعة



داني روبنشتاين

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

أحلكم المسؤولية بعد أن تركتم جنودي في أوج انتصاراتهم بدون عون أو سلاح».

أما المسار الأخير فهو مسار العودة من دمشق، بعد أن كانت القسطل قد سقطت، واستشهاد عبد القادر الحسيني الذي دار حوله الكثير من الحكايات والأساطير. ففي ساعة متأخرة فجرًا ليل الثامن من نيسان كان عبد القادر، بحسب المؤلف، برفقة فتیان يحاولون العثور على عبوة ناسفة لم تنفجر بعد في ساحة منزل المختار شرق القسطل. كان بعض رجال لواء عتصيون، ومن بينهم مثير كرميول، متمركزين على شرفة منزل إلى الشرق من بيت المختار. وعند انتاباهم إلى عبد القادر ظلّ كرميول أنّها تعزيزات قد أرسلت إليهم، نادى نوحهم: «اهلا يا جماعة»، وسمعوا عبد القادر يجيبهم: «هلو بوز»، بالإنكليزية.

لا أحد يعرف لماذا أجابهم عبد القادر بالإنكليزية، والبعض يعتقد أنّه قد أوقع به في مؤامرة بريطانية لاغتياله، ولكن روبنشتاين يعتقد أنّه ربما اعتقد أنّهم البريطانيون الثلاثة المرتزقة الذين كانوا يقاتلون برفقته آنذاك. بعد لحظات انتبه يعقوب سلمان إلى أنّهم كانوا عرباً ولم يكونوا تعزيزات يهودية، فنادى كرميول، الذي سيموت في المعركة بعد ساعات قليلة: «مثير، هؤلاء عرب»، فردّ هذ اباطلاق النار من رشاش «ستين» نحو عبد القادر والفتيين برفقته. ساعات لم يعرف اليهود أنّهم قد قتلوا عبد القادر، وحتى بعد تفقّد جثته في الصباح قرأوا اسمه خطأ بالعربية: «عبد القادر موسى سليم». ولم يعرف اليهود إلا بعد ساعات من خلال استخبارات الهاغاناه أنّهم قد قتلوا عبد القادر الحسيني.

لا يوثق الكتاب فقط للساعات الأربع وعشرين الأخيرة من حياة عبد القادر الحسيني، فالحجة الأساسية هي أنّه لفهم هذه الساعات الأربع وعشرين لا بدّ من فهم تاريخ سابق لهذه الساعات الأخيرة: تاريخ متداخل لا بدّ من تتبع خيوطه الأشدّ تعقيداً لفهم الموقف النهائي الذي فيه وجد عبد القادر الحسيني نفسه وحيداً بلا أي نوع من أنواع الدعم ورجاله «في أوج انتصاراتهم». بكلمات أخرى، إن الإجابة عن سؤال «لماذا القسطل؟»، تعني الإجابة عن أسئلة أخرى كثيرة من بينها: سؤال سقوط القدس والبلاد بأكملها.

أسابيع. تبذل الشعور العام بالهزيمة، إلى شعور عام بالانتصار والغلبة للعرب على حساب اليهود بعد معركة صوريّف، التي اشتهر فيها اسم القائد إبراهيم أبو دية، الرجل الأقرب لعبد القادر في تنظيم «الجهاد المقدس». شكّلت المعركة ونتائجها التي أسفرت عن مقتل رجال المفردة الصهيونية التي أرسلت لتعزيز دفاعات غوش عتصيون بعد مهاجمتها جميعاً، صدمة للحركة الصهيونية وباعثاً على الأمل للفلسطينيين عموماً، ولرجال عبد القادر الحسيني على وجه الخصوص. وكذلك شكّلت دفعة قوية لتنظيم «الجهاد المقدس» الذي بدأت تتسع رقعته بشكل تدريجي، إلى أن استقرّ عبد القادر الحسيني على بلدة بير زيت قرب رام الله مقرّاً لقيادة التنظيم وتنسيق عملياته العسكرية.

ثمّ أتى آذار الزهيب، في الفصل التاسع، الذي يتطرق إلى العديد من العمليات التجريبية والعسكرية المتبادلة ما بين تنظيم «الجهاد المقدس» وما بين عصابات الهاغاناه الصهيونية؛ وكان من أهمّها وأشدها أثرًا ويصفها المؤلف بأكبر التفجيرات التي شهدتها القدس خصوصاً وفلسطين عموماً حتى ذلك الحين، عملية تفجير مبنى الوكالة اليهودية في القدس بواسطة سيارة مفخخة، وقعت العملية في ١١ آذار، وقد نفّذها أنطوان داوود، الذي كان ولد في بوغوتا، كولومبيا، وكان يعمل سائقاً في القنصلية الأميركية في القدس آنذاك. وتكمن أهمية العملية كما يصفها المؤلف، بأنه «لم يكن ثمة بناية أخرى في البيشوف اليهودي في البلاد مثلت، بهذا النحو القاطع، التطلعات القومية الصهيونية والسعي نحو إنشاء دولة قومية يهودية».

ما بين الشخصي والوطني

في فصول «حصار» و«مشق، بداية النهاية»، وعلى الجبل»، يكتب المؤلف عن ثلاثة مسارات للأحداث: الأول يخضّ عبد القادر الحسيني وتتبع مساره الثوري حتى نهايته، والثاني مسار العمل السياسي العربي عبر دمشق، التي مثلت زيارة عبد القادر الأخيرة لها والمعارك محتدمة على الأرض، محاولته الأخيرة لانتزاع أي نوع من أنواع الدعم العسكري من الجامعة العربية، المحاولة التي فُتيت بالفشل. وقد كتب عنها عبد القادر مذكرته التالية إلى أمين الجامعة العربية: «... إنّي

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

هبة البراق ١٩٢٩

سنة الصّراع بين اليهود والعرب

ترجمة: سليم سلامة



خطة الحكومة الإسرائيلية بشأن التعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي (قراءة أولى)

كتب هشام نفاع:



من المفترض أن تبحث الحكومة الإسرائيلية وأن تقر خطة يتضمنها تقرير رسمي موصوف بهستند سياسي يحمل العنوان «توصيات لجنة المديرين العامين للوزارات بشأن التعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي». وهي لجنة يترأسها مدير مكتب رئيس الحكومة وتضم نظراء في الوزارات التالية: وزارة الأمن الداخلي، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة الرفاهية والشؤون الاجتماعية، وزارة المساواة الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الإسكان، وزارة الاقتصاد، وهذا بالإضافة إلى سلطة الضرائب ودائرة الميزانيات لدى وزارة المالية. وينوه المستند إلى مشاركة ممثلين عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية «بشكل فعال» في بلورة الخطة. جاء في مقدمة التقرير أن رئيس الحكومة نتنياهو تنبأه هو كلف هذا الطاقم، في تشرين الأول ٢٠١٦، بإعداد خطة في غضون ٩٠ يوماً تعنى بمعالجة الجريمة الخطيرة ومنع العنف في المجتمع العربي. لكن مسودة التقرير اكتملت في تموز من هذا العام، وعرضت قبل أسبوع، ولم يتم إقرار الخطة بعد. هناك تأخير بحوالي ١٠ شهور، وهي فترة طويلة وحاسمة في سياق موضوع الخطة، الجريمة، إذ يقول التقرير نفسه إنه «يكاد لا يوجد يوم واحد لا يخلو من الإبلاغ عن حوادث العنف، والعبث بالمتعلقات، والجريمة، والعنف داخل العائلة والصراعات بين العائلات، حيث تؤدي هذه الأحداث بحياة الكثير من الناس أكثر من مرة. لا يمكن التسليم بهذا الواقع المرير، فيجب محاربه حرباً شرسة وبشئى الطرق في سبيل اجتثاثه، وهو يشير إلى سقوط ٩١ ضحية من المجتمع العربي العام ٢٠١٩.

يشير التقرير منذ البداية إلى نقطة تتطلب التمعّن والقراءة المدققة حيث كتب: «هناك من يجد أن ينسب مسببات الجريمة والعنف إلى التقاليد الثقافية المثقبة في المجتمع العربي، وإلى أعراف السلوك التي تعود إلى سنوات طويلة والتي تفضل السلوك الخارج عن نطاق القانون، بيد أن هذا الاتجاه يلقي بالمسؤولية الحصرية على عاتق الأفراد من المجتمع العربي ولا يأخذ بعين الاعتبار تأثير عوامل الظروف المعيشية، والفروق في نوعية الخدمات العامة وعدم المساواة في الحصول على فرص متكافئة في مجال التربية والتعليم، والإسكان والتوظيف. بينما تضاف إلى هذه الظروف البيئية الناقصة ظروف الفقر، والافتراق، والإقصاء وعدم القدرة على الاندماج في المجتمع العام، يشكل ذلك تربة خصبة تتكوّن بل لزيادة ظواهر الجريمة والعنف المرفوضة».

عملياً هذا «الاتهام الثقافي» المشار إليه هو محور المسألة والرواية الرسميتين، التي تخفان العربي المسؤولة الظاهرة. الفقرة أعلاه قطعت نصف شوط هام في الخروج من إسر هذه الفرية لكنها لم تنفها كلياً، لأن هذا الاتهام الذي تصح تسميته بالاستشراقي-العنصري غير المستند إلى أية حقيقة ومعنى واقعي، بقيت آثاره هنا وهي آثار تنعكس في مقولة «المسؤولية الحصرية» ليس هنا رفض لهذا الاتهام بل تحفظ من حصر الأمر فيه.

هل يمكن وصف جهود الحكومة بـ«الجبانة» مع نتائج بهذه الخطورة؟

يزعم الموظفون الكبار معدو التقرير أنه «على مدار سنوات طويلة عملت دولة إسرائيل من خلال قنوات منفصلة على معالجة المجتمع العربي، فمن ناحية بذلت المساعي لتعزيز تطبيق القانون وتحسين طرق تطبيق القانون مع السكان، وبالتزامن مع ذلك، بادرت إلى القيام بنشاط يعنى بالتطوير الاقتصادي والاجتماعي من خلال برامج خماسية استثمرت فيها ميزانيات ضخمة». لكن الواقع يتحدث بلغة أخرى لم يجد معدو التقرير طريقة لتفادي الوقوف أمامها، فلو كانت الصورة بمثل التاتمة المصوّر بها وضع تفاقم العنف والجريمة، يصح التشكيك إما في حقيقة «بذل المساعي لتعزيز تطبيق القانون» والقيام بنشاط يعنى بالتطوير، أو على الأقل التشكيك في جدوى ما يقال إنه قد بذل.

المعطيات مرعبة، هذا بعض مما جاء في التقرير: ارتفع عدد جرائم القتل في المجتمع العربي بنحو ٥٠ بالمئة خلال حوالي خمس سنوات. مقارنة بالمجتمع اليهودي فإن معدل القتل أعلى بـ ٧ أضعاف. نسبة البالغين من العرب ممن تم إيدانهم لدى المحاكم عام ٢٠١٧ بلغت ٧,١ لكل ١٠٠٠ شخص، مقابل ٣,٢ أشخاص فقط وسط البالغين اليهود. ورغم أن المجتمع العربي لا يشكل إلا حوالي ٢١ بالمئة من مجموع السكان، فإن حوالي ثلث الأشخاص الذين أدينوا لدى المحاكم العام ٢٠١٧ كانوا من أبناء المجتمع العربي. وفقاً للإحصائيات السنوية الصادرة عن شرطة إسرائيل للعام ٢٠١٦، فإن ٥٠,٧% من المجرمين هم من العرب.

وقفة احتجاجية في مدينة يافا، احتجاجاً على تفشي الجريمة.

٦١ بالمئة من الاعتقالات تقريباً ونحو ٤٢,٨ بالمئة من لوائح الاتهام العام ٢٠١٦ صدرت بحق أبناء المجتمع العربي. في جميع الأحوال، يضطر التقرير إلى الاعتراف بأن مكان الخلل في سياسة الحكومة ذات الصلة، كثيرة، وبكلماته: «في إطار عمل طاقم المديرين العامين تم لأول مرة تحليل شامل لمسببات هذه الظاهرة (الجريمة والعنف) حيث تم اكتشاف روابط متعددة بين الظواهر المختلفة. على سبيل المثال، اكتشف أن سياسة التوظيف، التي حققت نجاحاً كبيراً بالنسبة لتوظيف نساء عربيات، قد أهملت الرجال الشباب من العرب، الذين يشكلون القسم الرئيس من المجرمين العرب. كما اكتشف أن الدولة لا تمارس بشكل فعال شتى أدوات تطبيق القانون المتوفرة لديها بحق الجهات الإجرامية، كما تبين بأن الدافع الرئيس للجريمة هو اقتصادي، فقد أصبحت السلطات المحلية العربية وجهة مفضلة تستغل للاستحواد على موارد الميزانيات التي تتدفق إليها بطرق شبه شرعية». مرة أخرى: ها هو الواقع يتحدث بلغة أخرى.

لنأخذ الفقرة التالية من بند «العوامل الرئيسية لظواهر العنف والجريمة، وتحديدًا «فجوات الحكم والتحديات المرتبطة بعلاقات المجتمع والشرطة»: «تعاني البلديات العربية مستوى غير كاف من خدمات الأمن الداخلي (الشرطة والإطفاء)، بالإضافة إلى ذلك هناك فروق ملموسة في البنى التحتية وفي إمكانية الوصول إلى خدمات اجتماعية، والتي ما زالت حاضرة رغم الجهود الجبارة التي تبذلها مؤسسات الدولة على مدار السنوات الأخيرة في سبيل تقليصها، حيث تزداد وسط هذه الظروف شدة ظواهر الفقر، والبطالة، والخمول لدى الشباب وغيرها من الظواهر التي تولد الجريمة والعنف». هل يمكن وصف جهود الحكومة بـ«الجبانة» طالما أن النتائج التي أدت إليها يمثل هذه الخطورة؟

ما لا يقال بشكل مباشر أو سردية اتهام الضحايا من هنا يصعب الاستنتاج أن المسؤولية تُعاد إلى المجتمع نفسه. هكذا يتم سرد الرواية: «نتيجة لغياب فرض القانون بما يكفي ولغياب البنية التحتية ونقص تطبيق القانون بحكم قوانين مساعدة بلدية تشكّل أعراف عدم الالتزام بالقانون والتي تشكّل التربة الخصبة للجريمة والعنف. بالإضافة إلى ذلك، فإن عوامل مختلفة تشير إلى كون العلاقات بين الشرطة والمجتمع العربي من العوامل المسببة للعنف في المجتمع العربي على مر السنين. فبين الشرطة والمواطنين العرب تسود عدم الثقة التي تعود، ضمن أمور أخرى، إلى مزيج من «نقص حضور الشرطة»، بمعنى العيوب في تقديم خدمات شرطية فعالة للمواطنين من ناحية، و«فقر حضور الشرطة»، بمعنى اتخاذ إجراءات شرطية غير متناسبة، من ناحية أخرى. خلال السنوات الأخيرة تعمل الشرطة على تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين العرب؛ إذ تمّ تدشين عدة مراكز شرطة جديدة في عدد من المدن العربية، كما تمّ تجنيد رجال ونساء شرطة من

المجتمع العربي على نطاق واسع. ومع ذلك، يفيد استطلاع أجرته «جمعية الجليل» أن ٢٥ بالمئة فقط من المقيمين اعتبروا افتتاح مركز شرطة في البلدة عملاً يخفف من مستوى العنف الموجود فيها. وفي الواقع، تنشأ هنا «حلقة جهل» حيث كلما ارتكبت جريمة فإن الشرطة تجد صعوبة في جمع المعطيات، مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض معدلات الكشف عن المجرمين، حيث يتعذر العثور على العناصر الإجرامية أو لا تتوفر المعطيات الكافية لتتم محاكمتهم؛ كما يتكوّن عرف اجتماعي يقضي بضرورة تجنب الإفادة بهوية المجرمين مما يؤدي إلى إغلاق الملفات، وتسويات ادعاء وسقف عقوبات منخفض، ولا يسمح «بتنظيف» الميدان وبزيادة قدر الخوف الذي ينتاب السكان العاديين والمخيمات العامة. وتجنسد نتيجة عدم الثقة بأنظمة إنفاذ القانون والقضاء، إلى جانب الأعراف التي تبرر أخذ القانون في اليمين من خلال تزود المواطنين العاديين بالوسائل القتالية، حيث يكون الطريق للوصول من توفّر الوسائل القتالية على نطاق واسع لدى مواطنين إلى اللجوء لاستخدامها بشكل معرّب وغير محكم.

«لغز» نجاح الشرطة أمام الجريمة بين اليهود وفشلها بين العرب

حين يتحدث التقرير عن جهود الشرطة ونجاحها في البلديات اليهودية، يؤكد عملياً أنه لا مكان ولا شرعية للذرائع المستخدمة لتبرير الفشل في مواجهة الجريمة في البلديات العربية. فقد جاء في بند آخر: «في مطلع القرن ال ٢١ قررت الحكومة مكافحة منظمات إجرامية في البلديات اليهودية في البلاد من خلال خطوات مشتركة للشرطة وأذرع إنفاذ القانون الأخرى، سواء كانت النيابة العامة، أو سلطة الضرائب أو سلطة حظر غسيل الأموال. وقد حقق هذا الكفاح نجاحاً، إذ بدأت المنظمات الإجرامية تشهد انهياراً؛ لأن الأحدى نتائج هذا النشاط كانت انتقال الأنشطة الإجرامية واسعة النطاق إلى البلديات العربية، حيث قتل حضور الشرطة فيها واعتبرت إجراءات إنفاذ القانون أقل فاعلية. خلال السنوات الأخيرة راكمت المنظمات الإجرامية العربية قوّة وثروة بالغة نتيجة نشاطها الجنائي والعنيف الذي تضمن، من بين أمور أخرى، متاجرة الأسلحة القتالية، ومتاجرة المخدرات، والغروض من السوق السوداء الرمادية وجباية مقابل الحماية. وبالإضافة إلى توسيع ظواهر الإجرام والعنف، فإن حضور المنظمات الإجرامية البارز في الوسط العربي يؤدي كذلك إلى توسيع دائرة المشاركين في حلقة العنف حيث يشعر العديد من الشباب العرب بأنه لا تتوفر أمامهم فرص عمل أخرى فيتم إغراقهم للعمل في خدمة الجهات الإجرامية رغبة منهم بكسب أموال ومكانة رفيعة بصورة سريعة، والتي لربما سيكون من الصعب عليهم كسبها بطرق مشروعة».

السؤال هنا: ما الفرق بين ما فعلته الشرطة في البلديات اليهودية وبين ما فعله (أو لا فعله) في البلديات العربية؟ لا يجيب التقرير على هذا، لكن يجب التوقف ملياً أمام هذه الجملة: «في مطلع القرن ال ٢١ قررت الحكومة مكافحة منظمات إجرامية في البلديات اليهودية في البلاد من خلال خطوات مشتركة للشرطة وأذرع إنفاذ القانون الأخرى». والسؤال: لماذا اقتصر قرار الحكومة الهام على البلديات اليهودية؟ لماذا لم يكن القرار، مكافحة منظمات إجرامية في كل البلديات الإسرائيلية؟ ربما لأن الجريمة المنظمة لم تكن متفشية في البلديات العربية حينذاك؛ ربما لأن ل جذور «ثقافية» عربية لها؟ وبالفعل ها هو التقرير يقول إن «إحدى نتائج هذا النشاط (في البلديات اليهودية) كانت انتقال الأنشطة الإجرامية واسعة النطاق إلى البلديات العربية»، ولكن نحن نتحدث عن مطلع القرن ال ٢١.

منذ ذلك الحين مرّ عقداً من الزمن. سقط أكثر من ألف قتيل (بين الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ فقط. قتل ١١٩٨ مواطناً عربياً). عشرون عاماً تفشت فيها الجريمة المنظمة ونشأت وتعززت فيها منظمات الإجرام لدرجة باتت مهيمنة على حياة الناس، والدولة بمؤسساتها غائبة ومتعاسة. فاي معنى سيبقى للزعم الوارد في التقرير: «على مدار سنوات طويلة عملت دولة إسرائيل من خلال قنوات منفصلة على معالجة المجتمع العربي. فمن ناحية بذلت المساعي لتعزيز تطبيق القانون وتحسين طرق تطبيق القانون مع السكان، وبالتزامن مع ذلك، بادرت إلى القيام بنشاط يعنى بالتطوير؟ كيف تتعايش مع هذه الأوصاف مع معطيات الموت والرعب على نفس الصفحات؟

سياقات اقتصادية-اجتماعية للجريمة وليس كمخالفة قانون فقط

تناول التقرير بسؤدته المتوفرة استعراضاً وبحثاً موسعاً لمجالات حياتية واسعة، يؤكد أنها مرتبطة فعلاً بتفشي الجريمة، ومما جاء فيه: «خلال عمل طاقم المديرين العامين أثرت قضايا عديدة تخص مجالات التطوير الاقتصادي والاجتماعي، الذي يرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتغذية ظواهر الجريمة والعنف. بطبيعة الحال، هذه الخطة لا تأتي لتحل محل أو لتتضمن بين طياتها كافة أنشطة الحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العربي، لكن ساد إجماع وسط طاقم المديرين العامين، على أهمية بالغة في مواصلة هذه الجهود، لا سيما على خلفية الانتشاء الوشيك للعمل بقرارات الحكومة رقم ٩٢٢ بحلول نهاية العام ٢٠٢٠. ويشدّد على أنه بغياب استمرار النشاط الحكومي المكثف للتطوير الاقتصادي والاجتماعي فلن تكون هناك أي جدوى للأنشطة الرامية إلى القضاء على الجريمة والعنف. وبشكل خاص، لقد اكتشف طاقم المديرين العامين أنه من بين مجمل الإجراءات للتطوير الاقتصادي والاجتماعي فإن القضايا التالية تحظى بأهمية زائدة في سياق منع الجريمة والعنف في المجتمع العربي: تطوير المناطق الصناعية في البلديات العربية- سواء باعتبارها وسيلة لزيادة فرص العمل المتاحة أمام الشباب العرب أو أساساً من أسس متانة السلطات المحلية العربية؛ المعالجة الشاملة لازمة الإسكان - تسجيل الأراضي، والتخطيط والقروض».

وعليه، يجدر التنويه إلى أن طاقم المديرين العامين خرج من النطاق الضيق للتعاوي مع الجريمة كفعل مخالفة قانون فقط، بل وتناول سياقات اقتصادية-اجتماعية لها، وهذا ربط مهم بين خلفيات مركبة وبين سلوك اجتماعي ناجم عنها أو متأثر بها، وهو يتيح التعامل مع القضية بلغة وأدوات السياسة وليس بلغة إنفاذ القانون الضيقة جداً.

وهذه جوانب تتطلب الاستعراض والتحليل في مقال منفصل، سيكون بمثابة المكمل لهذا المقال.

تابعونا على الفيسبوك

ram.la - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 2966201 - 2 - 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

http://tiny.cc/nkdp

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية